التدهور الاقتصادي وزيادة الأسعار أهم أسباب اتساع رقعة الفقر في لحج

متقاعد لـ «الأمناء»: معاشي أقل من ٣٠ ألفا والكيس الدقيق بـ ٣٥ ألف ريال!

عمال الأفران: سلطة لحج تراجعت عن قرارها بيع ٤ أقراص روتي بـ ١٠٠ ريال إلى بيع القرصين بـ ١٠٠ ريال

تقرير/ عبدالقوي العزيبي:

عدد من الأفران أغلقت أبوابها مع نهاية شهر شعبان، لتبدأ عملها مجدداً بشهر شوال، هذا الإغلاق خلال شهر رمضان أحدث أزمة شرائية لرغيف الخبز الروتي في مديريتي الحوطة وتبن بمحافظة لحج، وبيع قرصين من الروتي بمبلغ 100 ريال يمني، بالرغم من تفاوت حجم القرص الروتي من فرن إلى آخر، كل ذلك يحدث في ظل تجاهل وغياب دور السلطات المختصة في المديريتين وعلى مستوى المحافظة، رغم الزوبعة المفتعلة والفاشلة التي تبنتها قبل مدة قيادة السلطة التنفيذية في المحافظة بإلزام القائمين على مخابز الأفران ببيع 4 أقراص الروتي بمبلغ 100 ريال يمني، وهو القرار الذي تضرر منه مالكو الأفران ورفضوه في حينه، وقامت سلطة لحج آنذاك باحتجاز عدد من عمال الأفران لغرض إرغامهم بقرار بيع السلطة نظراً لأنها قدمت دعما للأفران من مادة الدقيق، وبعد أن عجزت السلطة في قرارها الارتجالي تخلت فجأة عن الجميع، وكما يقال «ترك الحبل على القارب»، ليس فقط في الإشراف على سعر بيع الروتي، وإنما حتى في عدم تنظيم وجدولة عمل الأفران وإلزامها بالعمل خلال شهر رمضان، وهو الشهر المبارك الذي شهد إغلاق أبواب عدد من الأفران لهذا العام في تبن والحوطة، واستمرارية ممارسة عدد يسير من الأفران في العمل الخدماتي والإنساني في بيع الروتي في رمضان.

تأخر وصول الوديعة

يسيطر السواد الأعظم في لحج عامة الناس وسط مخاوف كبيرة بسبب ارتفاع سعر الكيس الدقيق بشكل مستمر وانعكاس ذلك على قيمة بيع الروتي، ويتوقع بأي لحظة بيع القرص الواحد من الروتي بمبلغ 100 ريال، في حال تأخر الوديعة المالية وتصاعد قيمة الصرف. ويتساءل المواطنون: أين دور السلطات المحلية المبكر بوضع دراسة صحيحة لمعالجة هذا الوضع المتدهور والتي بالأمس القريب كانت السلطة توجه وتتوعد وتهدد بإلزامية بيع 4 أقراص روتي بمبلغ 100 ريال؟!

اتساع رقعة الفقر

وتشير التقارير الأممية الى اتساع رقعة الفقر في الوطن بحوالي 75٪، وهي نسبة قد تفرض أمرا واقعا بصومله الوطن والانحدار إلى هاوية الفقر الكبير، واحتمالية عدم الحصول على لقمة العيش والحياة الكريمة في ظل وطن يعاني من ويلات الحرب لأكثر من 6 سنوات، وبعد تدخل التحالف العربي في هذه الحرب من قبل دول الخليج والسعودية، والذين يعتبرون من أغنى دول العالم، ومع ذلك يستغرب المواطن بأنهم غير قادرين على معالجة الوضع الاقتصادي ولو في المحافظات المحررة من خلال توفير أبسط الأمور ومنها ضبط الأسعار.

عزوف المزارعين

كما يعاني شعب محافظة لحج من اتساع رقعة الفقر لعدم توفر مصادر دخل لتوقف الأعمال في القطاع الخاص وعدم التوظيف الحكومي، وشحة المياه مع ارتفاع تكاليف قيمة المشتقات النفطية، فجميع ذلك ساعد على إحباط المواطن، وأصبح العمل في قطاع الزراعة محدودا، والذي يعتبر من أبرز مصادر دخل المواطن على اعتبار لحج تتميز بالزراعة، وأيضاً تعتبر الزراعة عاملا مساعدا لعدد كبير من الأسر في الاكتفاء الذاتي بزراعة مختلف أنواع الحبوب.

بيع الروتي بسعر الدقيق

«الأمناء» وفي حوار مقتضب مع بعض من ملاك الأفران والعاملين فيها، والذين بعضهم تحدث في خوف من السلطة القمعية، لممارستها بوقت سابق أسلوب الترغيب والترهيب والسجن بطرق غير قانونية، فقد أكدوا أن السلطة عجزت ورفعت اليد عن تقديم الدعم للأفران، ولم تقم بوضع معالجات صحيحة ومستدامة لتثبيت سعر بيع مادة الدقيق ولو على الأفران، ولهذا وجد ارتفاع تصاعدي في سعر بيع الروتي نتيجة ارتفاع سعر الدقيق، وأضافوا: «كلما تصاعد سعر بيع الدقيق ينعكس ذلك على سعر بيع القرص الروتي، مع عزوف المواطن وعدم المقدرة على شراء الوجبات الثلاث، وخصوصاً عند الأسر الكبيرة التي لا تمتلك مصدر دخل ثابت أو يومي لتوفير لقمة العيش اليومية الكريمة».

غياب جهات الاختصاص

وعن دور مكتب الصناعة والتجارة وكذا الغرفة التجارية بلحج، أكد لـ «الأمناء» عدد من مواطني الحوطة أن هذا الدور مفقود بشكل يومي، وإنما يبرز في إقامة الحملات والتي هدفها الأساسي استهلاك إعلامي وليس توجه حقيقي لفرض أمر واقع بضبط الأسعار، ويتلخص دورهم بذر الرماد على عيون المواطنين، لعدم مقدرتهم على فرض أمر واقع على التجار وملاك المحلات لبيع المواد الغذائية الأساسية سواء بسعر ثابت أو موحد، مما زاد من شهية طمع التجار والبيع كلٌ بسعر مختلف عن الآخر وبحسب هواه.

مصدر دخل غير كاف

وتحدث مواطنون لـ «الأمناء» عن الوضع الاقتصادي المزري الذي يشهده الوطن بشكل عام، وقال المواطن فضل علي محمد: «أنا مواطن غير موظف أعمل في الشارع لبيع بعض المستلزمات وكما تشاهدها فمصدر دخلي غير ثابت ولدي أسرة ويتطلب مني الوفاء مع أسرتي، فمثلاً عند شراء الروتي لوجبة العشاء مع الفاصوليا يتطلب ذلك مبلغ 1000 ريال يمني وبشكل يومي ومقتصد، أي بكل شهر لا بد أن أدفع مبلغ 30 ألف ريال يمني قيمة شراء الروتي فقط لوجبة العشاء، فمن أين لي بتكاليف شراء بقية الوجبات كالإفطار والغداء وبقية متطلبات الأسرة اليومية؟».

وأردف ابن علي: «نحن نعاني من ظلم كبير في هذا الوطن، وكل ما هو حاصل اليوم يتحمله المختصون والذين يعيشون مع أسرهم في رفاهية وغناء فاحش، وغير مبالين بما يعانيه هذا الشعب من فقر وأمراض أو عدم اهتمامهم حتى بكرامته الإنسانية، فأين الأمانة التي تبرت منها الجبال عند حكام وطني؟».

المتقاعدون أكثر ضرراً

ويعاني موظفو الدولة من عدم وجود عدالة ومساواه في المرتبات الحكومية لوجود فوارق كبيرة وامتيازات خاصة لعدد من الموظفين بمرافق الدولة في المرتبات والحوافز وغيره، حيث البعض يستلم راتب حقير ويابساً كما وصفه المواطن المتقاعد صالح حوشبي، والذي يستلم معاش تقاعدي لا يتجاوز مبلغ 30 ألف ريال يمني، متسائلا: ماذا يفعل بهذا المبلغ؟ حيث وان قيمة كيس الدقيق ينافس مبلغ معاشه التقاعدي، والذي وصل سعره عند اجراء هذا الاستطلاع بمبلغ 35500 ريال، واضاف الحوشبي:»أين ضمير الحكومة من مراجعة وضع معاشات المتقاعدين الحقيرة مع هذا الغلاء الفاحش اذ يعتبر المعاش صفراً امام ارتفاع قيمة المواد الغذائية». وناشد الحوشبي الحكومة بإعادة النظر في معاشات المتقاعدين وضرورة زيادة المعاش، وكذا تحقيق عدالة متساوية في جميع مرتبات موظفي الدولة.

نداء لقيادة المجلس والتحالف

معاناة يومية يتكبدها المواطنين في لحج نتيجة لارتفاع الاسعار وعدم استقرار صرف العملات، وأسر فقيرة لا تستطيع الحصول على حق العيش الكريم، وربما لا تستطيع تناول الوجبات الثلاث كاملة، مع حرمان اطفالها من الحصول على جميع حقوقهم، نتيجة التدهور الاقتصادي وعدم وجود حلول جذرية لوقف جشع التجار، لدرجة عدم قدرت الاطفال حتى على حق اللعب في العيد، وكذا عدم مقدرة العديد من الاسر بشراء متطلبات الأسرة ولو ربع كيلو سمك، في ظل حكومة عادت الى عدن تحت مظلة المجلس الرئاسي وبدعم مباشر من مجلس التعاون الخليجي، والذين التهموا في أول أيام عيد الفطر بعدن وجبة الغذاء بحوالي 100 رأس من الغنم، وبمبلغ 30 مليون ريال يمني، كما نشر عن ذلك بمنصات التواصل، بينما معظم الاسر محرومين من لحمة العيد، ومن ابسط الحقوق ويحاصرها الفقر من جميع الجهات.

وعبر «الأمناء» تساءل عدد من المواطنين: أين الرحمة والعدالة الاجتماعية لهذا الشعب أو حتى بلفت نظر عن بعد إلى ما يعانيه المواطن من هموم ومشاكل وحرمانهم من حقوقهم، وما يعانيه المواطن من التدهور الاقتصادي القاتل؟ من جانب آخر عبر أحد المواطنين عن سخريته من الوضع المعيشي المزري ونفاق القيادة قائلا: «بدلاً من تهنئة الغير بنجاح فحوصات القولون، يفترض الاهتمام بمتطلبات عامة الناس وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن، لأن معظم الشعب يعاني من مختلف أنواع الأمراض بما فيها القولون دون الحصول على حق العلاج المجاني أو السؤال عنه، وكما يقال أهل البيت أحق بالعطف والسؤال عن أحواله وتلبية متطلباته بدلاً من تهاني النفاق، وبالرغم من كل ذلك نجد أن المواطنين بلحج متفائلين بتواجد القيادة في عدن بالرغم من حجم المعاناة اليومية، ومستبشرين من قيادة المجلس الرئاسي بصحوة ضميرهم الإنساني والاستشعار بحجم المسؤولية والأمانة تجاه هذا الشعب، والسعي الجاد لتحسين حياة المواطن لكي يعيش بعزة وكرامة ومن خيرات باطن أراضي وطنه المختلفة والمتنوعة براً وبحراً وجواً». كما ناشد المواطنون قيادة المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، بسرعة إطلاق الوديعة المالية المعلن عنها وإيداعها في البنك، وفرض رقابة على عملية صرفها، وأيضاً ضرورة بذل جهود مكثفة لتحسين مستوى دخل المواطنين في المحافظات المحررة، مع ضرورة توفير الخدمات الأساسية، وإحداث الاستقرار التام بصرف العملة، ومحاصرة رقعة الفقر وتقليصها وقبل حدوث الكارثة.

وفي الختام يبقى السؤال الأهم مع الإعلان عن مجلس القيادة الرئاسي ومباشرة عمله من عدن: هل الحكومة وبإيعاز من مجلس القيادة الرئاسي قادرة على إعادة الأمل والثقة عند المواطنين بعد حرب 7 سنوات عجاف، والتي لا يزال الوطن يشهد هذه الحرب بما فيها الحرب الاقتصادية على المحافظات المحررة؟